محاضرة:

لُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ مُفَارَقَتِهَا

الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ أُنْمُوذَجاً

أَلْقَاهَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدّكْتُور:

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمَدٍ الْعُصَيْمِيُّ

عُضْوُ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ

وَالْمُدَرِّسُ بِالْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ

للمراجعة والتصحيح

ahmedassammani@gmail.com

الشيخ لم يراجع التفريغ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وبعد:

هذه المحاضرة عنوانها: «**لزوم جماعة المسلمين والتحذير من مفارقتها، المملكة العربية السعودية أُنموذجًا**» ألقاها فضيلة الشيخ الدكتور/ **صالح بن عبدالله العصيمي** بجامع الإمام تركي بن عبد الله بمدينة الرياض، في يوم الخميس الموافق ٧/ ٣/ ١٤٤٠هـ. وقمت بتفريغها في يوم ١٩/ ١١/ ١٤٤٦هـ.

والله أسال أن ينفع بها قائلها، ومُبَلِّغَها، وقارئها، والمسلمين.

أحمد بن السَّمَّان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله الذي أرسل رسله مبشرين ومنذرين، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له إله الأولين والآخرين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ورحمته المهداة للعالمين، صلىٰ الله عليه وسلم وعلىٰ آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ومن اتبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد.

فإن الله خلق الناس من ذكر وأنثىٰ ثم تكاثروا، وصَيَّرهم شُعوبـًا وقبائل لتعارفوا، قال الله تعالىٰ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحُجُرَات : ١٣].

تتابعوا أجيالاً متوالية ، وقرونـًا متتالية ، حتىٰ انتهوا إلىٰ الأمة السبعين، الأمة الباقية في الخالدين، وهم من بُعِث إليهم محمد ﷺ فكانت فيه دعوتهم، فمنهم من أجاب في زمنه وبعده، وهؤلاء هم أمة الإجابة الإيمانية، ومنهم من أعرض ونأىٰ بجانبه في زمنه وبعده، وهؤلاء هم أمة الدعوة الإسلامية.

ففي الترمذي من حديث بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**إنَّكم تُتِمُّون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها علىٰ الله**».

وكان مبتدأ وجود أمة الإجابة – وهم المؤمنون – أن الله لما بعث محمداً ﷺ قام في الدعوة إلىٰ الله أتم القيام، ونشر دعوته بين الخاص والعام، يدعو الكبير والصغير، والرجل والمرأة، والأسود والأحمر، والحر والعبد، وينادىٰ في الناس: «**قولوا لا إله إلا الله تفلحوا**»، فأجابه أفرادٌ؛ منهم: زوجه خديجة بنت خويلد، وأبو بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن حارثة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

ولحقهم من لحقهم، فتكاثر عددهم، وظهرت دعوتهم، ولم يزل الإسلام في قوة، وعدد المسلمين في ازدياد، ولم يمت النبي ﷺ إلا وقد بَيَّن أحكامه، ووَثَّق إحكامه.

وكان مما حدَّد معالمه من الحقائق الشرعية، وميَّز أهله بين سائر البريَّة: اسمُ (الجماعة)، فتردد هذا الاسم في الأحاديث النبوية، ووضع معاني ثابتة لمُرادات حُكْمية، فمنها قوله ﷺ : «**إنَّ هذه المِلَّةَ ستفترِقُ علىٰ ثلاثٍ و سبعين، ثنتانِ و سبعون في النارِ، وواحدةٌ في الجنَّةِ، و هي الجماعةُ**». رواه أبو داود من حديث أزهر بن عبد الله عن أبي عامر الهَوْزني عن معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما. وإسناده حسن.

ومنها قوله ﷺ : «**مَن فارَقَ الجَماعَةَ شِبْرًا فَماتَ، إلَّا ماتَ مِيتَةً جاهِلِيَّةً**». رواه البخاري ومسلم من حديث الجعد أبي عثمان، عن أبي رجاء العطاردي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ويُمثل الحديثان المذكوران المَعْنَيَيْن الشَّرْعِيَّيْن المُرادَيْن من هذا الاسم وهما:

- أهل الحق حيث كانوا وأين كانوا، وهذا هو المعنىٰ المراد في الحديث الأول.
- والقوم المجتمعون علىٰ سلطان لهم، وهذا هو المعنىٰ المراد في الحديث الثاني.

وهذان المعنيان الشرعيان للجماعة يكشفان الخطأ الواقع في تنزيل الأحاديث علىٰ معاني أخر، كرابطة عرقية، أو صلة إقليمية، أو كَيانات تنظيمية مرهونة بولاءاتها الخاصة دون سائر المسلمين، فإن:

[١] سلمت من الحصر.

[٢] ولم تتقيد بولاء خاص مُفارق جماعة المسلمين.

فللمرء أن يجعل:

- الرابطة العرقية،
- أو الصلة الإقليمية،
- أو الكيانات التنظيمية جماعة؛

فمن الأول: تسمية الرجل قرابته جماعة، **ومن الثاني**: تسميته أهل بلدته بذلك، **ومن الثالث**: تسمية مجموعة عِلمٍ أو عمل بذلك؛ كجماعة الإذاعة المدرسية. وتكون هذه المعاني **معانيَ عُرفية** للجماعة.

وكان المعنيان المذكوران للجماعة متحققين في المسلمين في عهد النبي ﷺ؛ فكانوا هم أهل الحق، وكانوا مجتمعين علىٰ سلطان يتولىٰ أمرهم.

وبقي الأمر علىٰ ذلك في عهد الخلفاء الراشدين؛ أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ولم يُعكِّره شيء سوىٰ ما وقع في عهد علي رضي الله عنه من أمر الخوارج المفارقين أهل الحق، وأمر الفئة الباغية من أهل الشام المنازعين السلطان.

وعادت الأمور إلىٰ نصابها بعد انتهاء هاتين الحادثتين إلىٰ أن قُتل علي رضي الله عنه، واستخلف ابنه الحسن رضي الله عنه، فنشبت الفتنة، وقصد الحسن رضي الله عنه إلىٰ حفظ الدماء، وتسكين الدهماء، فسلم الأمر إلىٰ معاوية رضي الله عنه فبايعه الناس، واجتمع عليه المسلمون، وسُمِّيَ ذلك العام: عامَ الجماعة؛ لاجتماع الناس علىٰ معاوية رضي الله عنه، وانتظم الأمر، وتجدد ثبوت وصْفَي الجماعة في المسلمين.

وتتابعت الأيام، وانفرط النظام، فكثر المفارقون جماعة الحق في الأديان، وحملوا اسم (الفرق والملل)، وتعدد الخارجون عن جماعة الحكم والسلطان، وحملوا اسم (الولايات) و (الإمارات) و (الدول).

وكل واحد من هذين الأمرين له بيان وأحكام، وقول ومقام، ومناسبة الحال تقتضي تخصيص القول هنا في بيان المعنىٰ الثاني؛ وهو المتعلق بجماعة الحكم والسلطان التي حملت اسم الإمارات والدول، فإن هذه النازلة أوجبت نظراً فقهياً في حكم تعدد الخلفاء والأمراء واختلاف إماراتهم ودولهم نتج منه القول بجوازها ضرورة.

فالسُّنة أن يكون للمسلمين إمام واحد والباقون نُوَّابُه، فإذا تعذَّر وجود هذا لمعصية من بعضهم، وعجزٍ من بقيتهم، أو غير ذلك، وصار فيهم أُمراء يستقل كل واحد منهم بناحيته، وجب علىٰ كل واحد منهم القيام بوظائف الإمامة، ووجب علىٰ أهل بَلَدِه السمع والطاعة له؛ فالميسور لا يسقط بالمعسور.

والأمر حينئذٍ – والحال هذه – كما قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلىٰ يومنا هذا ما اجتمعوا علىٰ إمام واحد».

وقد عاش المسلمون دهوراً تحت ظلال هذا الحكم شرعاً وقدراً، ولما انحسر سلطان الكافرين عن بلدان المسلمين في التاريخ الحديث انتظموا تحت دول متفرقة، وربما انقسم القُطر الواحد إلىٰ دول متعددة.

وليست هذا الحال صورة جديدة في الأمة، فالحال المعاصرة في للدول الإسلامية صورةٌ مشابهة لدول الطوائف في الأندلس التي حملت هذا الاسم؛ لأن كل واحدة منها شَكَّلت طائفة من المسلمين انحازت إلىٰ بلد وحاكم مستقل دون غيرهم.

فلم يكن اسم الطوائف د لالة علىٰ الضعف – وإن وُجد في بعضها – لأن منها طوائف قوية، ولا دلالة علىٰ عداوة وتقاطع بينها – وإن وُجد أحياناً – فقد كانت تربط بعضها ببعض صلات تراعىٰ فيها المصالح المشتركة.

والقول في حكمها الشرعي تابع لما سبق من حكم تعدد الخلفاء والأمراء وهو:

جوازها ضرورة:

- تحقيقاً لمصالح المسلمين.
- وحماية من وقوع مفاسد أعظم.

واستقراء أحوال العلماء في حكم الطوائف، وتعاملهم مع المستجدات السياسة والاجتماعية يُكسب الناهضين منهم في هذه الأعصار فقهاً متيناً، وفهماً مكيناً في العلم والعمل وإصلاح الخلق ودعوتهم، مع التنبه إلىٰ تلقيه من المصادر القديمة؛ للنجاة من الصياغة المعاصرة المصوِّرة تلك الأحوال وفق رؤية فكرية خاصة.

وامتازت الأوضاع المعاصرة للدول الإسلامية في التاريخ الحديث عما سبقها بأشياء لم تكن فيما قبلها، وهي ترسُم معالمها، وتوضح منازلها من الأحكام الشرعية فيما يتعلق بها باعتبار الأوصاف القائمة بها:

أولها : أنَّه وُجِد فيها من لا يحكم بالإسلام، كما أنه بقي فيها من يحكم به، ولم تكن هذه الحال موجودة فيما سبق؛ فكان الحكم لشريعة الإسلام مع اختلاف القيام بها بينهم قوةً وضعفاً.

وثانيها : أن ولاية الحاكم علىٰ المحكومين في دولته تجاوزت حدود الدولة، فصار للمحكوم علاقة دائمة بحاكمه في داخل دولته وخارجها، وكانت تلك العلاقة قديماً خاصةً بدائرة مُلكه؛ فلا أمر له ولا نهي علىٰ أحد خرج من دولته.

وثالثها: أن التعلق الوِلائي المتقدم جعل الناس في كل دولة مقسومين إلىٰ مواطن دائم وأجنبي مقيم، فالمنتمون للدولة بوثيقة سُميت الجنسية هم مواطنون دائمون، والوافدون عليها هم أجانب مقيمون، ولم يكن أحد من المسلمين في الدول الإسلامية السابقة معدوداً أجنبياً عنها وعن أهلها.

ورابعها : أن ولاية الحكم كانت في الدول السابقة في بيت واحد يتسلسل فيه أو ينقطع، ثم ينتقل إلىٰ بيت آخر، وبقي هذا فيمن بقي منه من الدول المتأخرة. كما أنه وُجد فيها من آل حُكْمُه إلىٰ تشكيل سياسي أو عسكري يسمىٰ الحزب الحاكم، ويتولىٰ أعضاء منه وِلاية الحكم باسم الرئيس، وربما كان الحكم متداولاً ينتقل بين تشكيلات سياسية تُسمىٰ أحزاباً.

فهذه الأمور الأربعة أظهر وجوه الفرق بين دول الإسلام قديماً وحديثاً، وقد برز للأمور المذكورة مصطلح (الدولة الوطنية) الذي يجعل كل بلد إسلامي قُطراً مستقلاً ، ويُرسِّخ تبعية المحكومين لحكمه، وإن خرجوا منه وأقاموا بغيره، وتم توثيق ذلك بجنسية تختص به.

ولا يرتاب من عَرَف دين الله أن الواجب في أولها هو الحكم بما أنزل الله عملاً بقوله تعالىٰ ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المَائِـدَة : ٤٩]، وقوله ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأَنْعَام : ٥٧] ، وقوله: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المَائِـدَة : ٥٠].

أما الأمران الثاني والثالث في الحدود المكانية للحاكم وعَلاقته مع المحكومين، وقسمتهم مواطنين ومقيمين، فهما فرعان تابعان للضرورة المتقدمة في جواز تعدد الحكام، مع توقف مصالح الناس في دينهم ودنياهم علىٰ وجودِهما، فتدخل في دائرة المصالح المرسلة، وتتعلق أيضاً بالمعاهدات والحقوق بين حكام الدول الإسلامية وغيرها، وقد قال الله ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المَائِـدَة : ١].

وَوَصْف المواطن والمقيم لا يفيدان في ذاتهما نقصـًا أو كمالاً ، ولا امتياز أهل بلد علىٰ أهل بلد، وأَثَرُهما هو في الحقوق والواجبات التابعة للحكم السلطاني في كل بلد فيما يتعلق بمسؤولية الحاكم والمحكوم.

أما الأمر الرابع: فإنه يتصل شرعـًا بطرق نُفُوذ ولاية الحاكم والاعتداد بها، وهي تنعقد:

۞ بالنص.

۞ أو الاختيار.

۞ أو الاستخلاف.

۞ أو القهر والغلبة.

فالدولة الوطنية كيان شرعي باعتبار وجوده، وهو الصورة المعاصرة لمعنىٰ عتيق للجماعة الذين هم القوم المجتمعون علىٰ سلطان، وتسمىٰ بلادهم في تقرير الفقهاء: (دار الإسلام).

وتنشأ أهمية الدولة الوطنية من كونها فريضة شرعية، وضرورة بشرية؛ فالأول: حكم شرعي، والثاني: حكم قدري.

ووجه فرضها شرعـًا: تعلق هذه الحال بأصل نصب الإمام، ووجوبه ظاهر بالقرآن والسنة والإجماع.

قال ابن خلدون رحمه الله : «إن نصب الإمام واجب وقد عُرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين» حتىٰ قال: «وكذا في كل عصر من بعد ذلك، ولم تُترك الناس فوضىٰ في عصر من الأعصار فاستقر ذلك إجماعـًا دالاً علىٰ وجوب نصب الإمام» انتهىٰ كلامه.

أما وجه كونها ضرورة بشرية فهو ما طُبع عليه الإنسان من افتقاره إلىٰ أبناء جنسه في تحصيل مصالحه، فلا غنىٰ لبعضهم عن بعض، ولا يَستقِلُّ الواحد منهم بجلب منفعته ودفع مضرته، ويتوقف حصول ذلك علىٰ الانتماء إلىٰ جماعة من الخلق تُنَظِّم علاقاتُهم وَفق وِلاية تحكمها، وتدير تلك المصالح.

وحيث وُجد قوم من المسلمين منتظمين بحكم ولاية سلطانية فهي – مع ما انضاف إليها أخيراً من الأمور الأربعة المتقدمة – دولة وطنية تجري عليها وفيها أحكام المتولي علىٰ المسلمين، سواءً كان ملكـًا أو سلطانـًا أو أميراً أو رئيسـًا.

ولا صلة لهذا التأصيل بمصطلحات تقترب منه وتبتعد عنه كالوطنية والمواطنة، فالوطنية كفكرة فلسفية ثقافية تُلغي سُلطان الله، فميزان الحق والباطل فيها هو الوطن فقط وَفق ما يجعله عليه أهله.

والمواطنة فكرة أخرىٰ تحوي مضامين مختلفة منها الحق والباطل، ولبيان هذا موضعه اللائق.

كما أنه لا علاقة له بالمعاني الباطلة التي يُراد جعلها للدولة الوطنية، ولا يلزم أن تكون الدولة الوطنية خصمـًا للدين ولا للأمة، ولا تجريداً للمسلمين عن ولائهم لله وفي الله، أو خضوعـًا للمصطلحات الوافدة، فيمكن ضبط علاقَتها بالدين بنفي تمردها علىٰ حكم الله، وأن الطاعة في المعروف، وأنَّه لا طاعة في معصية الله.

وتضبط علاقتها بالأمة بجعلها علاقة تكاملية بين العضو والجسد بما يحقق مصالحهما، وإذا ازدحمت قُدمت المصلحة الأعلىٰ، ويبقىٰ الولاء لله وفي الله، وتُحَدَّدُ المصطلحات الوافدة وَفق حكم الشرع.

وتقرُير الأحكام المتقدمة حَرِيٌّ بقول الشوكاني في نظير لها في كتاب السيل الجرار: «فاعرف هذا فإنه المناسب للقواعد الشرعية، والمطابق لما تدل عليه الأدلة، ودع عنك ما يُقال في مخالفتها فإن الفرق بين ما كانت عليه الولاية الإسلامية في أول الإسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار، ومن أنكر هذا فهو مباهت لا يستحق أن يخاطب بالحجة لأنَّه لا يعقلها» انتهىٰ كلامه.

وإن وجود خلل عند الآخرين في عَقْل هذه الأحكام، أو قصور فقه أحد تجاه تلك الصِّلات والأوصاف لا يجعلها باطلة، ولا يُقَيِّدُ مدارك الفهم الصحيح لتلك النوازل.

وهذا الطريق الأفيح في شرعية الدولة الوطنية، وبراءتها من مصارمة الدين والأمة، تضيق به نفوس مدرستين فكريَّتَيْن :

إحداهما: مدرسة توثين الوطن، التي تُصَوِّر كل ما يتعلق به بناءً لوثن جديد يعبد من دون الله، فترفض كل توصيف شرعي لأحكامه.

والأخرىٰ: مدرسة تصنيم الأمة، التي تصور كل ما يتعلق بحق الأمة جحوداً للوطن وبناءً لصنم جديد هو الأمة، وتأبىٰ حفظ حقوق الأمة الشرعية. وهما باعتبار أصولهما امتداد لمدارس متضادة تُؤَطِّر حدود القومية القُطرية، أو القومية الأممية وَفق معتقداتها.

وسقوط فكرتهما ظاهر بما تقدم ذكره، في العلاقة بين الدولة الوطنية والدين، وبين الدولة الوطنية والأمة، ومسلك الإسلام وسط بين وثنية الوطن وصنمية الأمة؛ فيمنع تحطيم الوطن وإضعاف الأمة.

وتُعد المملكة العربية السعودية أنموذجـًا رائداً في رعاية الوطن والأمة، والملائمة بين الوجودين الصغير والكبير، فالمادة الثانية عشرة في النظام الأساسي للحكم: «تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام».

والمادة الخامسة والعشرون منه: «تحرِص الدولة علىٰ تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة».

وهذه التأصيل للدولة الوطنية المعاصرة حاضر في نفوس العلماء الراسخين من أهل السنة، ولم يغب عنهم، وأجوبة فتاويهم تصدق هذا؛ فقد أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية بجواز أن يقول الشخص: أنا وطني. إذا كان المقصود من ذلك التعريف بأنه يحمل الجنسية الوطنية، وليس من دولة أخرىٰ، لا للتفاخر علىٰ إخوانه المسلمين.

وأفتىٰ الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله بجواز حب الوطن الإسلامي وأن علىٰ الإنسان أن يشجع علىٰ الخير في وطنه وعلىٰ بقائه إسلاميـًا، وأن يسعىٰ لاستقرار أوضاعه وأهله.

وعندما توجد فتوىٰ لهم وينقدح في نفس أحد منابذتَهم الدولة الوطنية فهذا ظلم وجهل؛ فالظلم في رميهم بما ادعي بهتانـًا عليهم، والجهل في عدم إدراك مآخذ أقوالهم، وأنها لم تنشأ مما يدعيه عليهم المدعي.

فاللجنة الدائمة مثلاً أفتوا بأنه لا يجوز إنشاد النشيد الوطني في المساجد، وعللوه بأنها لم تُبن لهذا، وبُنِيَت لعبادة الله والتقرب إليه، وينصر قولهم قول النبي ﷺ - لما ذَكر المساجد -: «**إنما هي لذكر الله عز وجل والصلاة وقراءة القرآن**». رواه مسلم من حديث عكرمة بن عمار عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه.

ومع حضور التأصيل المتقدم، ووضوح أثره في فتاوىٰ علمائنا، فقد ضَعُف صداه بين الناس لأمرين:

أحدهما: السطوة الإعلامية للمدرستين المتجاذبين: توهين الوطن، وتوثين الأمة، بما أضعف غيرهما، وصار معهما المحقون معزولين عن هؤلاء وهؤلاء.

والآخر: امتزاج البيان الشرعي بصوتٍ نشازٍ يَتَزَيَّا بزِيِّه، ويوهم السامعين الانتساب إليه، وهو عارٍ عنه حقيقة، وإن عُدَّ من أهله صورة، لضعفه العلمي تارة، ولدورانه مع الأطماع الدنيوية تارةً أخرىٰ، مما يحمل الصادقين عن التباعد حفظاً لدينهم وأعراضهم خشية إلحاقهم أو لُحُوقهم بركب الطامعين.

إذا تقرر ما سبق وتم فهمه، وأنه عام يتناول تأصيل الدولة الوطنية دون اعتبار الزمان والمكان، فإن القول المستقبل في لزوم الجماعة والتحذير من مفارقتها هو مختص بالمملكة العربية السعودية، ويمكن الانتفاع به في غيرها، فيما وافقت فيه الحال الحال.

ويدعو إلىٰ هذا الاختصاص أمور:

أعظمها كون هذه البلاد دولة تحكم بالإسلام، وهو أحد الأوصاف المؤثرة شرعاً في أحكام ما يأتي من القول مما يستدعي من السامع ملاحظة هذا، وعدم الجزم باطراد الحكم في النظائر الموافقة من وجه، المخالفة من وجه آخر.

وحصر البيان بما تعلق بها لا يمثل توجهاً جديداً لتخلِّي أهل العلم عن أمانة البلاغ في الأمة كافة، بل هو رعاية لمؤثرات في الأحكام تَقصُر عن إدراكها كثير من العقول والأفهام، وينبغي هنا التنبيه إلىٰ قاعدتين شريفتين:

إحداهما: أن تصرف العالم في بيان الأحكام منوط بالمصلحة، كتصرف الحاكم في الرعية، فتارة يبين بالقول، وتارةً يبين بالسكوت، وتارةً يُجمل، وتارةً يفصل.

ويأبىٰ العالم الراسخ أن تُسيره الأهواء، أو أن يقوده الدهماء، فهو أعلم بما ينبغي وقت ما ينبغي علىٰ الحال التي تنبغي.

والأخرىٰ : أن طاعة العالم المعدود مع الحاكم في أولي الأمر في أصح القولين في قوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النِّسَاء:٥٩] هي مقيدة غير مطلقة، ولا يباح له الحديث في كل شيء، وحكام المسلمين تقتصر طاعتهم:

- علىٰ حدود بلدانهم،
- ومن تحت ولايتهم إذا خرجوا منها.

وللعالم أيضـًا حدود في بيان أحكام الشرع، فإن له حالين:

الحال الأولىٰ: أن يكون نائبـًا عن ولي الأمر في شيء كالقضاء؛ فهذا لا يتعدىٰ حدود نيابته، فلو دخل بلداً غير بلد ولي أمره، وجاء إليه أناس للقضاء بينهم في خصومة امتنع لأنه لا أمر ولا نهي في هذا أصالة أو نيابة، وفي قيامه به تعدٍ علىٰ وِلاية حاكم آخر.

والحال الثانية: ألا يكون نائبـًا عن ولي الأمر في شيء، فهذا إن سئل عن شأن خاص بأحد أجاب، وإن سُئل عما له تعلق بالشأن العام في بلدٍ غير بلده، وجب عليه رعاية المواثيق والمعاهدات الدَّوْلية المتعلقة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحتراس من كون جوابه تعديـًا وافتئاتـًا علىٰ حاكم آخر.

إذا تقرر هذا، فمما ينبغي أن نعلمه أن الدولة الوطنية في المملكة العربية السعودية هي كما جاء في المادة الأولىٰ من النظام الأساسي للحكم: «دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها هي مدينة الرياض» انتهىٰ.

وهي تشغل قطعة واسعة من جزيرة العرب، ويتولىٰ حكمها بيت ملك قديم هم آل سعود، ويسكنها أناس كثيرون تختلف أقاليمهم وأعراقهم، مبايعين ولي أمرهم علىٰ السمع والطاعة في المعروف فيما استطاعوا في المنشط والمكره والعسر واليسر، ويسمىٰ الواحد منهم سعوديـًا نسبةً إلىٰ هذه البلاد، وهي نسبة مأخوذة من اسم حكامها، والنسبة في هذا صحيحة شرعـًا وعُرفـًا.

ومن أصوله المتقدمة نسب ولاء الإسلام عند المحدثين، وتم تأكيد صلة الحاكم بالمحكوم والمحكوم بالمحكوم بالهوية الوطنية، وجواز السفر، وهما صورتان حديثتان لتوثيق البيعة، فحقيقتها شرعـًا؛ عقد السمع والطاعة لولي الأمر، وتوكيله ممن بايعه في حفظ الدين وإصلاح الدنيا، أُسوة بعقد النكاح الذي كان قولاً بإيجاب وقبول بين زوجٍ وزوجة وولي أمر وشاهدين، ثم أُفرغ في وعاء مكتوب هو المعروف باسم عقد النكاح.

فمن الخطأ في التدين إنكار الهوية الوطنية، أو الجواز، أو اسم الدولة الوطنية مطلقـًا، دون ترسم التوصيف الفقهي المتقدم الذي يردها إلىٰ بيعة ولي الأمر الواجبة شرعـًا.

ومعنىٰ لزوم جماعة المسلمين المجتمعين علىٰ ولي أمر وهي الدولة الوطنية بالمملكة العربية السعودية هو الإقامة معهم، ومصاحبتهم، وامتثال ما يحقق مصالحهم، واجتناب الإضرار بهم، وهو واجب بالقرآن والسنة، فمن دلائله قوله تعالىٰ ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عِمۡرَان : ١٠٣].

فعند ابن أبي حاتم في تفسيره عن سماك بن الوليد الحنفي أنه لقي ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالمدينة فقال: «ما تقول في سلطانٍ علينا يظلموننا ويشتموننا ويعتدون علينا في صدقاتنا ألا نمنعهم؟» قال: «لا، أعطهم يا حنفي»، ثم قال:«يا حنفي الجماعة الجماعة، إنما هلكت الأمم الخالية بتفرقها أما سمعت قول الله تعالىٰ: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾».

وفي البخاري ومسلم في حديث طويل من طريق بُسر بن عبيد الله الحضرمي، عن أبي إدريس الخولاني، عن حذيفة بن اليمان ﵁، أن النبي ﷺ قال آمراً له: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**». قال النووي رحمه الله: «وفي حديث حذيفة هذا لزوم جماعة المسلمين وإمامهم ووجوب طاعتهم وإن فسق وعمل المعاصي فتجب طاعته في غير معصية» انتهىٰ كلامه.

ويتناول هذا اللزوم المواطنين أصالةً والمقيمين تبعـًا؛ لأنه من جملة الوفاء بالعهود المأمور به في قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المَائـِدَة: ١] .

ومظاهر الالتزام بالدولة الوطنية في المملكة العربية السعودية تتبدىٰ في السمع والطاعة لولي الأمر في غير معصية الله، وإعانته علىٰ الخير، ونُصرته فيه، وتوقيره، ونصيحته، والدعاء له، وتأليف القلوب عليه، ورد الأمر إلىٰ أهله، والصدور عن رأي الأكابر، والسير وفق الأحكام والأنظمة الموضوعة للمصلحة العامة، وقيام العبد بحقوق الآخرين اللازمة له، والوفاء بالعقود الملتزمة معهم، واجتناب أسباب الفرقة، وترك حقن الصدور بما يوقع فيها، وصبر العبد علىٰ ما يكره.

وجماع هذه الأفراد وغيرها أصلان:

أحدهما : ما ثبت مطلقـًا بطريق الشرع ولا يختص بأحدٍ دون أحد، ولا زمان دون زمان، ولا مكان دون مكان.

والآخر: ما ثبت مقيداً بطريق السمع والطاعة لولي الأمر، بحسب ما يصدر عنه، وينهىٰ أو يأمر به.

ويحمل علىٰ رعاية مضامين لزوم الجماعة المتقدمة، الانقياد لحكم الله في وجوبها، وما يقارنه من فضائل تدعو إلىٰ ذلك، وهي نوعان :

أحدهما: فضائل عامة؛ وهي فضائل لزوم جماعة المسلمين المجتمعين علىٰ ولي أمرهم.

والآخر: فضائل خاصة؛ وهي فضائل المملكة العربية السعودية.

فأما الفضائل العامة للزوم جماعة المسلمين المجتمعين علىٰ وليِّ أمرهم، فمنها:

ثبوت الإسلام، والبراءة من الجاهلية؛ فقد روىٰ الترمذي وصححه والنسائي في السنن الكبرىٰ من حديث زيد بن سلَّام، عن جده ممطور أبي سلَّام، عن الحارث الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**من فارق الجماعة قِيد شبر فقد خَلع رِبقة الإسلام من عنقه إلا أن يُراجِع**». وتقدَّم قوله ﷺ: «**من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية**» رواه البخاري ومسلم.

ومنها: سلامة قلب العبد، فلا يدخله غِلٌّ يزيله عن الحق ويُحَوِّلُه عنه، فقد روىٰ الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاث خصال لا يغل عليهن قلب مسلم أبداً»، أي لا يوجد فيه الغل إذا وُجدن، ثم قال: «إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تحيط مِن ورائهم» وإسناده قوي.

ومنها: صيانة النفس عن تسلط الشيطان، ودخول الجنة، فقد روىٰ الترمذي وصححه من حديث محمد بن سُوقة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن أبيه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، من أراد بُحبُوحة الجنة فليزم الجماعة».

وأما الفضائل الخاصة التي هي فضائل المملكة العربية السعودية فهي نوعان:

أحدهما: فضائل مطلقة مستدامة وُجدت قبل وجودها وثبتت لها باعتبار تعلقها بها، كفضائل البلدان، ومن أعظمها فضائل الحرمين الشريفين مكة والمدينة، أو فضائل القبائل التي كانت وما زالت تستوطنها مما ورد في القرآن والسنة.

والآخر: فضائل مقيَّدة عارضة باعتبار وِلاية آل سعود الذين نُسبت لهم الدولة في أطوار ملكهم الثلاثة؛ كالدعوة إلىٰ توحيد الله، ومحاربة الشرك، وحماية العقيدة الإسلامية، ونُصرة السُّنة، ومحاربة البدعة، والحكم بالشرع، وإقامة الدين في الناس، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وعمارة الحرمين الشريفين، وتوفير الأمن والرعاية لقاصدِيهما.

ومن شاء الوقوف علىٰ جملتها فليراجع النظام الأساسي للحكم، وخطب ورسائل ملوكها.

وهذه الفضائل ينفيها من ينفيها، ويُبطل وجودها، ويذكر وجوهًا من النقض والنقص لها، ونُفاتها منهم من ينفيها تارةً لمحاربته أصلها كالمشركين والمنافقين والمبتدعة وهؤلاء في حدٍّ ونحن في حد، فالمباينة ظاهرة. وتارةً يكون النافي منتسبًا للإسلام بل السنة، وجواب هذا النفي من وجوه:

الأول: أن أولئك الحكام ومن يسعىٰ في نصرة الحق ووضع الأمور في نصابها لا يدعون كمالاً لا نقص فيه، فهم يقرون بوجود نقص ولا ينشأ منه عند المنصف نسف تلك الفضائل وإلغاؤها.

والثاني : أنه لا يمكن لعاقل عالم بدين الإسلام من حاكم أو محكوم أن يقطع باطراد أفراد الكمال في كل صغير وكبير، فهناك أمور تقع خلاف تلك الفضائل المذكورة، لكنها تكون أفراداً لا تقتلع الأصل، ولا تمحو تلك الفضيلة، فيقر المحق ببطلانها ووقوع الغلط فيها مع بقاء الأصل.

والثالث: أن الواقع المشهود يُبطل تلك الدعاوىٰ، فمن تفحص وجود هذه الفضائل منصفـًا أبصرها، وقطع بكونها أمراً موجوداً، والناس يؤخذون بالظاهر، وتُوكل سرائرهم إلىٰ الله.

والرابع: أن اليقين لا يزول بالشك؛ فكما لا يُنفىٰ عن العبد وصف الإسلام إلا بيقين، فلا يُنفىٰ الإسلام ومتعلقاته عن حكومة إلا بيقين.

والخامس: أن دعوىٰ النفي لا تثبت إلا ببيِّنات لا بأشياء متوهمة، أو إشاعات مُغرِضة، فعلىٰ النافي أن تكون عنده بينة يحكم بها، وفق بينات الدعاوىٰ القضائية، فلا يعوَّل حينئذٍ علىٰ الإيحاءات الإعلامية، والإشاعات الإفسادية، والتكهنات الغوغائية.

والسادس: أن ما يُفقد من الفضائل قد يكون من ارتكاب أخف المفسدتين وتفويت أدنىٰ المصلحتين؛ فحُمل عليه ضرورةً لا اختياراً.

والسابع: أنه لو قُدِّر عدم وجود فضائل مقيدة عارضة باعتبار وِلاية آل سعود، أفلا يكون في الفضائل العامة للزوم جماعة المسلمين المجتمعين علىٰ ولي أمرهم، والفضائل الخاصة المطلقة المستدامة للملكة العربية السعودية ما يَحمل علىٰ الالتزام بالدولة الوطنية. وجواب كل عاقل: بلىٰ.

ويناقض لزوم جماعتهم: مفارقتها، وهو الخروج والانحياز عنها، ومباعدتها والتحول إلىٰ غيرها، أو الإخلال بما يحقق مصالحها، وابتغاء الإضرار بها. وهو محرم بالقرآن والسنة.

فمن دلائل القرآن قوله تعالىٰ: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾، فالأمر فيها لبيان وجوب لزوم الجماعة، والنهي لبيان حرمة مفارقتها.

وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن المنذر في تفاسيرهم عن قتادة رحمه الله أنه قال في الآية المذكورة: «تعلَّموا أن الفرقة هَلَكة، وأن الجماعة ثقة».

وروىٰ الإمام احمد في مسنده من حديث أبي هانئ الخولاني، عن عمرو بن مالك، عن فضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**ثلاثة لا تسأل عنهم**» أي عن سوء حالهم وشدة هلاكهم، وذكر منهم «**رجل فارق الجماعة وعصىٰ إمامه ومات عاصيًا**».

ولا تستباح المفارقة لأجل الظلم أو المعاصي، فلا يجوز اتخاذهما ذريعةً لها، والعبد مأمور شرعـًا بالصبر علىٰ جَور الأمراء وفسقهم.

ومظاهر مفارقة الجماعة المتمثلة بالدولة الوطنية بالمملكة العربية السعودية تتبدىٰ في عصيان ولي الأمر، وترك إعانته علىٰ الخير، وعدم نصرته فيه، والاستخفاف به، وغِشِّه، وتجافي الدعاء له، وتنفير القلوب عنه، ومنازعة الأمر أهله، والصدوف عن رأي أكابرهم، والصد عنهم، ومخالفة الأحكام والأنظمة الموضوعة للمصلحة العامة، وامتناع العبد عن القيام بحقوق الآخرين اللازمة له، ونقض العقود الملتَزمة معهم، وإشاعة أسباب الفرقة، وحقن الصدور بما يوقع فيها، وألا يصبر العبد علىٰ ما يكره.

وجماع هذه الأفراد وغيرها أصلان :

أحدهما : ما نُهي عنه مطلقـًا بطريق الشرع، ولا يختص بأحد دون أحد، أو زمان دون زمان، أو مكان دون مكان.

والآخر: ما نُهي عنه مقيداً بطريق السمع والطاعة لولي الأمر بحسب ما يصدر عنه.

وكل فرد صدق عليه معنىٰ مفارقة الجماعة فهو محرَّمٌ منهي عنه، فإن لم يصدق عليه مع وجود صورته فلا؛ فقد تجدد ما يُتوهم كونه مفارقـًا لها وليس كذلك، كمن أسقط جنسية بلادنا، أو أبقاها وتجنس بغيرها، فنظام الولاية السلطانية لا يمنع منه ،ولا يعده خيانة، وَفق ترتيب معلوم لأهل الاختصاص، وهو في نفسه دائر بين الأمر والنهي، فصورته مفارقة الجماعة، وحقيقته عدم ذلك.

ومن الخطأ إدخال ما لا يصدق عليه الوصف المتقدم للمفارقة في حكمها، كمن يَعد من مفارقتها عدمَ السمع والطاعة في المعصية، أو بذل النصيحة، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وَفق طريق الشرع، فإن دلائل القرآن والسنة متكاثرة في إبطال كون ما ذُكر من المفارقة.

ووجود مسالك فاسدة في السمع والطاعة والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقتضي إلغاء المشروع منها.

وتصنيف الحق باطلاً من أبطل الباطل وأعظم الشر، وهو من هدي أهل الكتاب، وورثه عنهم في هذه الأمة من ورثه من الخوارج والمرجئة.

ويحمل علىٰ الفرار عن مضامين مفارقة الجماعة المتقدمة الانقياد لحكم الله في تحريمها، وما يقارنه من مساوئ تزجر عن ذلك؛ وهي نوعان :

أحدهما: مساوئ عامة؛ وهي مساوئ مفارقة جماعة المسلمين المجتمعين علىٰ ولي أمرهم.

والآخر: مساوئ خاصة؛ وهي مساوئ مفارقة جماعة المسلمين في المملكة العربية السعودية.

فأما المساوئ العامة لمفارقة جماعة المسلمين المجتمعين علىٰ ولي أمرهم، فمنها: أضداد ما تقدم في فضائل لزوم الجماعة: كخلع رِبقة الإسلام من العنق، والموت مِيتة الجاهلية، وفساد القلب حتىٰ يملأه الغل ويزيله عن الحق ويحوِّله عنه، وتسلط الشيطان علىٰ النفس، وحرمان دخول الجنة.

وأما المساوئ الخاصة؛ فهي مساوئ مفارقة جماعة المسلمين في المملكة العربية السعودية، وجماعها: تفويت فضائل المملكة العربية السعودية المتقدم ذكرها، وحرمان التنعم بها.

وقد توجد المفارقة من واحد ومن طائفة: بالكفر أو البدعة أو المعصية، والطوائف المتحقق فيها شرعـاً وصف المفارقة المشهورة في كلام الفقهاء ثلاثة أنواع:

أولها: طائفة امتنعت عن طاعة ولي الأمر المسلم، وخرجوا عليه بلا تأويل، أو بتأويل غير سائغ، وهؤلاء هم قطاع الطريق، ويندرج فيهم العصابات الإجرامية علىٰ اختلاف مقاصدها وأعمالها، ويُلحق بهم الطائفة الممتنعة عن طاعة ولي الأمر المسلم الخارجة عليه مع تأويل سائغ لكن لا مَنَعَة لهم لقلة عددهم.

وثانيها: طائفة امتنعت عن طاعة ولي الأمر المسلم وخرجوا عليه لفسقه أو ظلمه، وهؤلاء هم الخوارج، وهم يوجبون الخروج علىٰ أئمة الجور من المسلمين.

وثالثها: طائفة من أهل الحق امتنعت عن طاعة ولي الأمر المسلم وخرجوا عليه ابتغاء خلعه بتأويل سائغ، ولهم منعة وشوكة وأميرٌ مُطاع، وهؤلاء هم البُغاة.

وتقرير وجوب لزوم جماعة المسلمين، وتحريم الخروج عليها لا يلزم منه – كما يتوهمه من يتوهمه – أنه إقرار لباطل قد يُوجد، أو منكر قد يُفعل، فالباطل يبقىٰ باطلاً، والمنكر يبقىٰ منكراً، والرضىٰ بالمعصية معصية، والحق بين باطلين، والهُدىٰ بين ضلالتين، والحسنة بين سيئتين.

إن هذه الجماعة المسلمة، المحفوفة برابطة الطاعة السلطانية في الدولة الوطنية بالمملكة العربية السعودية، تحفها تحديات تواجه مسيرتها، ويتربص بها من يؤمل كسر قوتها، فمن تلك التحديات :

ترسيخ صفاء العقيدة، وإقامة التوحيد، وإشاعة الاتباع للهدي النبوي، ومنع تسويغ الشركيات وترويج البدع، وإبطال اتهامنا باحتكار الحق والاختصاص بالجنة وتكفير غيرنا.

ومن تلك التحديات أيضـًا: بسط رِواق الاتباع المأمور به في مواطن النزاع رداً إلىٰ القرآن والسنة، والاعتصام بهما وثبوتهما مصدراً لاستمداد الأحكام، وصد دعوة التحول عنهما إلىٰ غيرهما حكمـًا بالآراء والاستحسانات.

ومن تلك التحديات أيضـًا: استمرار مسيرة الاعتدال، ونقل الخطىٰ علىٰ صراط الحق ودين الإسلام، والتواصي بالحق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإجلال عاداتنا الحسنة، وترك ازدرائها، أو إفساد الذوق العام وسطـًا بين التفريط والإفراط فلا انحلال ولا اختلال.

ومن تلك التحديات أيضـًا: وقاية مصادر التشريع من الاستهداف الساعي إلىٰ تجريدها عن سلطانها؛ بجعل القرآن نصـًا تاريخيـًا يحتاج إلىٰ تفسير جديد، ووضع السنة تحت مِشرط إعادة فهمها، إلىٰ آخر شنشنة آثمة تستهدف تقديم إسلام عصري لم يُبعث به محمد ﷺ، أو التشكيك في الدين ودفع الخلق إلىٰ الإلحاد.

ومن تلك التحديات أيضـًا: توفير حرمة العلم والحكم، وتقوية سور الجماعة بالزجر عن التعدي علىٰ جناب العلماء والأمراء همزاً ولمزاً، ونفي تقويض الثقة بأولي الأمر علمـًا وحكمـًا، المصوِّر طاعة الحاكم خُنوعـًا وذُلاً، وطاعة العالم قيداً وغُلاً؛ لإذكاء روح التمرد عليهم.

ومن تلك التحديات أيضـًا: حفظ مكانة المملكة العربية السعودية، والحيلولة دون إضعاف مقامها، وتوهين قدرها، وإزالة غيظ قلوب المسلمين خاصة والناس عامة تجاه الحاكم والمحكوم في بلادنا، واجتناب اجتذاب كراهية الآخرين لنا.

ومن تلك التحديات أيضـًا: بقاء وحدة جماعتنا، ونبذ أشكال تقسيمها الذي تمارسه تكتلات حزبية تعقد الولاء علىٰ إطار ضيق، يأخذ يَمْنة أو يَسْرة في ثوب جماعة أو حزب أو تنظيم ينتمي للإسلام أو ينتمي لغيره، سراً أو علانية؛ كالإخوان المسلمين، والتبليغ، والتحرير، والتنظيم العلماني، والحزب الشيوعي، والرابطة الليبرالية.

وليس بالضرورة أن تحمل تلك التكتلات الحزبية اسمـًا لها، فالبصير يمكنه أن يميز الاتجاه الحزبي:

۞ بدورانه في فلك قيادة محددة.

۞ وتوجيه متناغم.

۞ واحتكار للصواب.

۞ ومصادرة للآخرين.

۞ وإرغامهم علىٰ السير وفق رؤيته.

وهو يحاذي بهذا التكتلات الحزبية المصرحة بأسمائها.

ومن تلك التحديات أيضـًا: توثيق انتماء الفكر إلىٰ أسس الدولة الوطنية في بلادنا، وكَفُّ سَطوة تيارات فكرية يتماهىٰ أفرادها في نسق تصورات خارجة عن المقبول شرعـًا أو عرفـًا، ترفع شعار: حفظ العقيدة، أو حماية الدولة، أو انتزاع الحقوق، أو توفير الثقافة، أو تحريك النشاط الاجتماعي، كتيار الخوارج والإرجاء والنسويات والحقوقيين والناشطين الاجتماعيين.

ومن تلك التحديات أيضـًا: الاحتفاء بالصلاح، وتنميته في النفوس، والتشجيع علىٰ الأمانة، وأداء ما يجب كما يجب، ومواجهة الفساد بعدل وحزم، وتقبيحه والتنفير عنه، ووضع معايير تكفل تعويق انتشاره فينا، وتمنع حصوله منا.

ومن تلك التحديات أيضـًا: صيانة مدرسة الفتوىٰ الموثوقة في بلادنا، المتمثلة في مفتيها العام واللجنة الدائمة للإفتاء، ومنع محاولة إزاحتها برياح الفتوىٰ الناعمة الصادرة ممن لا يُعرف بالعلم والفُتيا، ويُفرق الناس عن مشهور الفتوىٰ ومعروف العمل، فيثير الخصومات والاختلاف بينهم.

ومن تلك التحديات أيضـاً: ضبط قواعد الاتصال بالعالم فيما ينفعنا ويعود علينا بالخير، دون الاحتفال بما هو مخالف للشرع أو العرف، ولا استجرار نماذج وقوالب لا تتفق مع القيم الإسلامية، والهُوِيَّة الوطنية تُمكِّن نفوذ الانبهار الثقافي وسلبه القلوب.

ومن تلك التحديات أيضـاً: تعظيم سلفنا البعيد والقريب، وإعلاء قدره، والتشريد بمن يُريد الطعن فيه ممن يغمز في الصحابة، ويتعدىٰ علىٰ السلف وأئمة الهدىٰ، ويُصور البلاد والعباد في أطوار دولتنا الثلاثة شذوذاً في التاريخ، وخروجاً عن المنظومة الإنسانية.

ومن تلك التحديات أيضـاً: حفظ تاريخ بلادنا وتجميل تراث آبائنا، والتحذير من التشويه والتزوير الذي يتناوله ويحاول أبواقه تقديم صورة ظالمة عنه تحوِّل الولاء خنوعـاً، والاجتماع خضوعـاً، والأُلفة مصلحة، والإصلاح منفعة، طاوية الفضائل، ومُبدية الرذائل، جاعلة الخيانة فينا بدل الأمانة، والمهانة بدل الإعانة، والأنانية بدل التعاونية.

ومن تلك التحديات أيضـاً: تقوية النسيج الاجتماعي برعاية الأهل والأبناء، وتفقد صلات القرابة والجوار، والتعاون علىٰ البر والتقوىٰ، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم، وتوسيع العمل الخيري، وسد حوائج المُعْوَزِين، ودفع هجوم المادية والنَّهَم في جمع المال، وإثقال كواهل الناس بالنفقات، وجرِّهم جشعـاً إلىٰ الدين.

ومن تلك التحديات أيضـاً: تعزيز وشائج الألفة والمحبة بيننا، وقلع جذور الشر الساعية إلىٰ استنبات العنصرية وإحياء الجاهلية، وبعث الطائفية، وعسكرة المجتمع، وإيغال صدور الخلق بعضهم علىٰ بعض.

ومن تلك التحديات أيضـاً: تعميق لحمتنا المتصلة بجسد الأمة، وإبراز جهودنا في ذلك، ومحو دعوة الإيحاء ببيع قضاياها، وتخوين دورنا، وإثارة الغوغاء نحو مواقفنا في مستجدات الأحداث، وتقلبات الإحداث.

ومن تلك التحديات أيضـاً: اعتماد المصادر المأمونة إعلامـاً وتوجيهـاً، والإعراض عن موجات التشويش والتحريش، ونفثات السحر، من أبواق الإعلام المختلفة، وشرها الألسنة المأجورة، والمعرِّفات المجهولة في مواقع التواصل التي تنفخ في نار الفتنة، وتوقد ضِرامها.

ومن تلك التحديات أيضـاً: تنمية روح الجماعة، وقتل الأنانية، وتجافي الدوران مع المصلحة الخاصة والنظرة النفعية، فإن إدارة الخلق بها تعزل الفرد عن الجماعة، وتقدم الأنا علىٰ الآخرين، فتستولي عليهم المصلحة الخاصة، والنفعية الشخصية، وتؤطر سبل التواصل بينهم.

ومن تلك التحديات أيضـاً: تصحيح عقيدة العمل العام المتعلق بالدولة الوطنية، بأن يعمل أحدنا متقربـاً لله عز وجل، بأداء ما وُكل إليه في وظيفته، مريداً نفع المسلمين خاصة أو عامة، ومحاربة ضعف عقيدة العمل؛ حتىٰ لا تكون مؤسسات العمل ضمانـاً اجتماعيـاً مقنَّعـاً تموت معه روح الإبداع، وتضيع الحقوق اللازمة، ويفقد الباعث النفسي المحرك للعمل خدمة للبلاد والأجيال القادمة من أبنائنا.

إن وجود هذه التحديات اليوم ليست حالاً طارئة لم تسبق، وقد استطاع أجدادنا وآباؤنا من أهل هذه البلاد، قيادة وحكومة ورعية أن يدرؤوا أخطاراً كثيرة بحزم وعزم، وثبات ونبات، فتركوا لنا وطنـاً عزيزاً، وولاة أقوياء، وعلماء ناصحين، ورعية متعاونة متناصرة.

وقد انتهت إلينا الجولة، فعظمت أمانتنا بين جيل مضىٰ سلَّم إلينا راية المجد، وجيل ينتظر تسَلُّمها محفوظة كما استلمناها، وثقل الأمانة أعظم للأجر، وأعلىٰ في الذكر، وأرفع للقدر.

وسبيل الحفاظ علىٰ جماعة المسلمين في البلاد وتجاوز هذه التحديات يكون بإعمال أصول جليلة منها:

منها: تأصيل الدين الصحيح، ونشر الإدراك الصائب لحقائق الشرع في إصلاح الخلق، والحيلولة دون لصوق كدر الشبهات بالقلوب، والثبات علىٰ الدين الحق، وتثبيت قلوب المؤمنين، وزرع السكينة في نفوسهم.

ومنها: شد اليد علىٰ العروة الوثقىٰ، وتدارك الرجوع إلىٰ الدين كله، وإقامة الدين وعدم التفرق فيه، والأخذ بشرائعه جميعـًا عملاً بقوله تعالىٰ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البَقَرَةِ: ٢٠٨]، وإظهار شعائره وتعزيز وجودها، ومنافرة كل ما يخالفه ويضعفه.

ومنها: الفزع إلىٰ الله، والتعلق والاستقواء به، والإلحاح في الدعاء أن يدفع عن المسلمين، وأن يقيهم نار الفتنة، وملء القلوب باليقين، وأنه مهما بلغ مكر الماكرين ففوقهم رب العالمين، قال تعالىٰ: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾ [الأنفَال: ٣٠].

ومنها: تأكيد الطاعة لولاة الأمر؛ من الأمراء والعلماء أرباب السلطان والحكم، والفُتيا والعلم، فالقيادة السلطانية صمام استقامة أحوال الناس في دنياهم، والقيادة العلمية صمام استقامة أحوالهم في دينهم، طاعةً يُتقرب بها إلىٰ الله، وتنبثق من نور الوحي ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾.

ومنها: توجيه الأنظار إلىٰ المصادر الصافية لتلقي الإسلام، والأخذ عن العلماء الراسخين في هذه البلاد ممن عُرفوا بأخذ العلم عن أهله متوشحين بأصول مدرستها في الإفتاء والتعليم، والانتفاع بأولي الحكمة والعقل والثقافة النابعة من أسس هذه البلاد ومنطلقاتها.

ومنها: تجفيف منابع الغلاة: دعاة التطرف، والجفاة: دعاة الانحلال، واستعمال الحزم في اجتذاذ جذور مدارسهم الفكرية، ومواجهتهم في جميع الميادين، وإعلان تمسك هذه البلاد - حكاماً ومحكومين - بأصولها ومنطلقاتها، وعدم قبول المساومة عليها.

ومنها: الدعوة إلىٰ ألفة وطنية مؤطَّرة برابطة الإسلام، وتحقيق الانتماء إليها، والتعريف بفضائلها، وتوثيق الصلة بتاريخها، وتقوية روح التآلف، وإصلاح ذات البين، وإذكاء الحماسة للذود عن شرائع الدين وبلاد الموحدين، فالله يقول: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ ، ويقول ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المَائـِدَة : ٢].

ومنها: الإقبال علىٰ النفس، واستكمال فضائلها، والاجتهاد في تزكيتها، والاستكثار من العبادة؛ قال الله تعالىٰ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشَّمْس : ٩].

وفي صحيح مسلم من حديث المعلىٰ بن زياد، رده إلىٰ معاوية بن قرة، رده إلىٰ معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رده إلىٰ النبي ﷺ أنه قال: «**العبادة في الهرج كهجرة إلي**».

ومنها: الحذر من بث الدعايات المُغرضة، والإشاعات الكاذبة، ورد الأمر إلىٰ أهله، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النِّسَاء : ٨٣] . وإيصاد الأبواب أمام الدعوات المشبوهة ورموزها، وغلق الأذان عن سماع نعيقها.

ففي سنن أبي داود من حديث حميد بن هلال، عن أبي الدهماء أنه قال سمعت عمران بن حصين رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من سمع بالدجال فلينأ عنه فوالله إن الرجل ليأتيه وهو يحسِب أنه مؤمن فيَتَّبِعه مما يُبعَثُ به من الشبهات.**» وإسناده حسن. وكما يكون هذا دواءً مأموراً به مع الدجال الأكبر، كذلك يكون مأموراً به مع الدجاجلة الصغار.

ويتحقق الحفاظ علىٰ جماعة المسلمين في هذه الدولة الوطنية بالمبادرة إلىٰ إعمال تلك الأصول، والمسارعة إلىٰ التعامل مع مستجدات التحديات في قوالبها المتجددة، وأفرادها الجديدة، وعدم غض الطرف عن شيء منها – ولو صغُر – فإن مستعظم النار من مستصغر الشرر، واستنهاض الأمناء أهل الصدق والعقل للقيام بتلك المهمة.

وإني لأرجو أن يكون ما مضىٰ من القول حجة لي ولكم، وبصيرة صائبة في تثبيت الأقدام علىٰ صراط الإسلام، ثباتـاً علىٰ الحق بلا غلو ولا جفاء، ولا طمع، ولا هلع، وبراءة من طوارق الباطل، ومُضياً في درب العلماء الراسخين الذين سماهم المفتي الأسبق؛ الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : علماء الوطن المحققون.

فيا أبناء هذه البلاد: رجالاً ونساء، وكباراً وصغاراً، وشيبـاً وشبابـاً، الزموا جماعتكم، وحافظوا علىٰ وطنكم دينـاً ودنيا، وإيمانـاً وأمنـاً، وأرضـاً وعِرضـاً، وأُلفة وتُحفة، أدوا واجباتكم، وقوموا بأعمالكم، وورِّثوا أبناءكم حب دينهم وبلادهم، وحفظ حقوق ولاة أمرهم، وأعلوا صوت الحق بالحق، ولا يهولنَّكم صوت الباطل.

وأيقنوا أن سهام الكيد للمؤمنين تتكسر علىٰ حصن دفاع الله عنهم، كما قال الله تعالىٰ: (إنَّ الله يَدْفَعُ عَن الذين آمنوا)، فقوة الإيمان أمان الإنسان والأوطان، فقووا إيمانكم ليدفع الله عنكم ويكبت أعدائكم.

شاركوا بلزوم جماعتكم بالإسهام في حفظ المسلمين في جميع بلاد الدنيا، تحقيقـًا للأخوة الدينية، وتوثقة للمقاصد الشرعية، ووفاء بما تمليه روابط الدين واللسان والعرق والجوار.

قفوا صفـًا واحداً في وجه التحديات، وترسَّمُوا في حربها:

۞ حكم الشريعة.

۞ ونظام الدولة.

۞ وخطاب العقل.

فبذلك:

۞ تبقىٰ أُلفتنا.

۞ وتقوىٰ لُحمتنا.

۞ وتُدفع الفتن.

۞ وتَخلص القلوب من الشقاق والنفاق.

واحذروا المسالك العوجاء التي تروم صد الخطر فتقويه، تخوِّن الأمين، وتتهم البريء، وتتسلط علىٰ غيرها، فتسوق الناس بعيداً عما ينبغي الاشتغال به إلىٰ القيل والقال والمراء والجدال.

إن مسيرتنا – ديناً ودولة – مسيرة امتداد، لا مسيرة ارتداد، ومظاهر الإصلاح فينا تُنسب إلىٰ أمة سابقة في الرُشد ورثناها عن الآباء، وسقيناها بماء الإباء، والبلد الطيب يبقىٰ طِيبه بطيب ما فيه من الاعتقادات والأقوال والأعمال، وطيّبها الخالص لله علىٰ هدي رسوله ﷺ.

وليعلم الآخرون عنا ما نعلمه عن أنفسنا، وأذكره لنتذكره، وليعرفوه هم كما نعرفه، وهو أننا نحن السعوديون بشر كغيرنا لا نُعدم ذنوباً مقبَّحة، ونقائص مستقبحة، وأناساً مُطَّرَحة، فالإيمان يزيد وينقص، وكل بني آدم خطاء، ولو لم نُذنب لذهب الله بنا وجاء بأناس يُذنبون ويستغفرون فيغفر الله لهم، فلا نطلب تنزُّهاً من المعاصي، بل تنزيهاً.

وليعلموا أيضاً أننا نرى جميع بلدان المسلمين وطناً ثانياً، فلهم علينا حقوق شرعية وعرقية وعرفية، ديناً وعروبة وذمة، وأعلام الصدق في ذلك تلوح في مؤسستين عاملتين في بلادنا هما: رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة التعاون الإسلامي.

فنسأل الله أن يسدد منا الصالحين ويهدي الضالين، ويتوب علينا أجمعين.

عصاميون لا نرضى بذل ... ودين الله صيرنا عظاما
ندين بملة التوحيد شرعاً ... وخير الخلق نتبعه إماما
ورثنا أرضنا ملكاً تليداً ... عن الآباء من عهد ترامى
وفي الإسلام سُدنا في مزيد ... وقلبنا الزمان ولن نُضاما
وأعلتنا المواطن تاج مجد ... لأن الله أعطاها المقاما
تخيرها لبيت كان قُدماً ... وبارك مكة البلد الحراما
وصيَّر طيبة الحرم المثنى ... ودار للنبوة لا تُسامى
وحفَّ بقاعها من كل جنب ... ببلدان وأنزلها الكراما
وخص جزيرة للعرب بيتاً ... وبوأها من الفضل السناما
وما الأبيات أنشدت افتخاراً ... ولكن للدفاع فلا ملاما
فأرض الله يعمرها رجال ... ودار الحق نكبِرها احتراما
ولسنا شعبه المختار فيهم ... ولكنا نسابقهم أماما
ونطمع في الوصول إلى مقام ... به الإسلام مرفوع وساما
بأفعال يحققها جبال ... ونترك غيرنا يُلقي الكلاما
فإن نمضي مضينا في علو ... وإن نبقى فلن نرضى انهزاما

اللهم احفظ هذه البلاد، وانشر رحمتك علىٰ الحاضر والباد، اللهم احفظ عليها دينها ودنياها، وحكامها وعلماءها، واجعل ولايتها حكماً وعلماً فيمن خافك واتقاك وابتغىٰ رضاك.

اللهم وفق خادم الحرمين الشريفين وولي عهده للبر والتقوىٰ، ويسر لهما سبل التمسك بالعروة الوثقىٰ، وارزقهما البطانة الصالحة الناصحة، وجنبهما بطانة السوء، وأعظم جزاءهما فيما تحملاه من أمانة، فكثر حسناتهما، وكفر سيئاتهما، اللهم اجعلنا ممن يدعو بهذا في سره أكثر من جهره، ولا يريد إلا من ربه ثواب أمره، اللهم اجعلنا إخوانا، وعلىٰ الحق أعوانا، وانصر بنا هذا الدين، ولا تجعل في قلوبنا غلاً لأحد من المسلمين، وأحينا علىٰ خير حال، وأمتنا علىٰ خير حال، واقلبنا جميعاً إلىٰ خير المآل.